

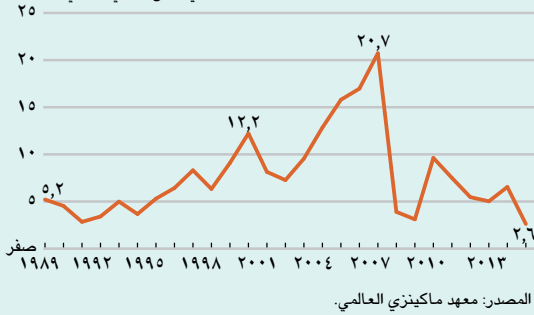
تعديل مسار العولمة

تراجع التدفقات الرأسمالية والتجارة عبر
الحدود قد يكون أخف وطأة مما يبدو



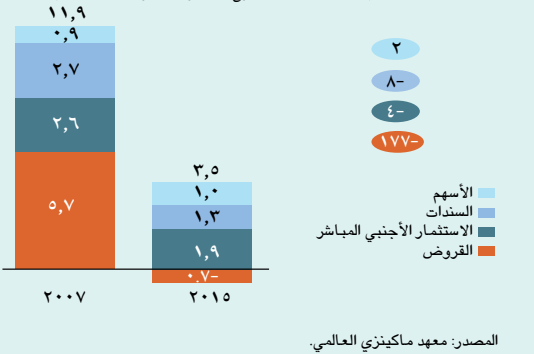
الرسم البياني ١ انهيار رأس المال

تراجعت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي تراجعاً حاداً عقب الأزمة العالمية، ولا تزال أقل كثيراً عن مستوى الذروة الذي بلغته في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. (التدفقات الرأسمالية العالمية الداخلة عبر الحدود، % من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



الرسم البياني ٢ انحسار الإقراض المصرفي

خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، تراجعت مشتريات السندات عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما ارتفعت مشتريات الأسهم عبر الحدود ارتفاعاً طفيفاً. وانهار الإقراض المصرفي عبر الحدود (معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥: -٢٠.٤٪). (التدفقات الرأسمالية الداخلة عبر الحدود حسب النوع، بقريلونات الدولارات الأمريكية)



المخاطر، كما قدمت بنوك شمال أوروبا قروضاً ضخمة إلى البلدان الواقعة على أطراف البحر الأبيض المتوسط. لذلك ليس من المستغرب أن يتركز انهيار الإقراض عبر الحدود بين بنوك أوروبا. ووفقاً لبنك التسويات الدولية، خفضت بنوك منطقة اليورو مطالباتها بالخارج بنحو تريليون دولار أمريكي سنوياً في الأعوام الثمانية التالية لإفلاس مؤسسة ليمان براذرز، وهو انخفاض أكثر حدة مقارنة بالمناطق الأخرى.

فهم مسار العولمة

وفي ضوء ما سبق، لا يمكن الاسترشاد بالسنوات التي سبقت الأزمة المالية في تحديد درجة العولمة المالية الطبيعية أو المرغوبة. فارتفاع التدفقات الرأسمالية عبر الحدود إلى ٢١٪ من الناتج العالمي كان نتيجة مزيج ضار من الطموح والسذاجة، لا سيما من جانب البنوك

العقدان التاليان للحرب الباردة عصر العولمة وكانا محل احتفاء وهجوم. وشهد العالم اتساعاً كاسحاً في حركة رأس المال والسلع والأشخاص. فخلال المرحلة الفاصلة بين سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩ وبداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧، ازدادت التدفقات الرأسمالية الدولية من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى ٢١٪، وارتفع حجم التجارة ارتفاعاً كبيراً من ٣٩٪ إلى ٥٩٪، كما ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم التي ولدوا فيها بأكثر من الربع. ولكن الصورة تبدو أكثر تعقيداً اليوم. فقد شهدت التدفقات الرأسمالية الدولية هبوطاً حاداً، وشهدت التجارة حالة من الكساد، ولكن لا تزال حركة الأشخاص عبر الحدود مستمرة.

فهل تنذر هذه التطورات ببداية عصر جديد — ربما عصر اللاعولمة؟ وانعكاس مسار العولمة على هذا النحو أمر وارد: فقد تلى العولمة السريعة في أواخر القرن التاسع عشر انحسار في العولمة في أوائل القرن العشرين. غير أنه في غياب صدمة مماثلة للحرب العالمية الأولى أو الكساد الكبير الذي وقع في ثلاثينيات القرن الماضي، ليس من المرجح أن يعيد التاريخ نفسه. وإذا ما قرأنا ما بين السطور، يتضح لنا أن ما نشهده ليس توفيقاً أو تحولاً عكسياً في مسار العولمة، بل مجرد تغير في طبيعتها.

التدفقات الرأسمالية

لننظر أولاً في اتجاهات حركة رؤوس الأموال الدولية — وهي الجانب الأهم على الإطلاق في قصة اللاعولمة. فوفقاً لمعهد ماكينزي العالمي (دراسة Lund and others, 2013)، تراجعت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود إلى ٤٪ من الناتج العالمي، أي خمس مستوى الذروة الذي بلغته خلال العام السابق (راجع الرسم البياني ١). وهذا الانهيار، والتراجع الأكبر في حجم التمويل عبر الحدود خلال عام ٢٠٠٩، يعكسان الجمود غير المسبوق في الأسواق المالية عقب إفلاس شركة الاستثمار الأمريكية ليمان براذرز في سبتمبر ٢٠٠٨. ولكن الأجدر بالملاحظة أن العولمة المالية لم تتعاف بعد. إذ يشير معهد ماكينزي في تحديث للبيانات المستخدمة في دراسته لعام ٢٠١٣ إلى أن التدفقات عبر الحدود انخفضت إلى ٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠١٥ وبلغ متوسطها على امتداد الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ حوالي ٥,٤٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ربع مستواها في عام ٢٠٠٧.

ولكن ما السبب المحتمل وراء ذلك؟ يمكن معرفة السبب الأول من خلال تقسيم التمويل عبر الحدود إلى أربع فئات (راجع الرسم البياني ٢). فقد سجلت إحدى هذه الفئات — استثمارات الحافطة الموجهة لأسهم الملكية، أي مشتريات المستثمرين من الأسهم في البورصات الأجنبية — ارتفاعاً طفيفاً بالدولار منذ عام ٢٠٠٧. بينما تراجع نوعان آخران تراجعاً غير حاد — وهما مشتريات السندات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما النوع الرابع — الإقراض المصرفي — فقد شهد انهياراً كبيراً. وفي عام ٢٠١٥، بلغ صافي الإقراض عبر الحدود مستويات سلبية نظراً لحصول البنوك على قروض دولية أكثر مما قدمت. واستناداً إلى هذه الأرقام جميعها، تشير حسابات معهد ماكينزي إلى أن انحسار الإقراض عبر الحدود هو السبب وراء ثلاثة أرباع الانخفاض الكلي في التمويل عبر الحدود منذ عام ٢٠٠٧.

وإلى حد ما، في الواقع، وربما إلى حد كبير يمثل تراجع الإقراض عبر الحدود تصحيحاً صحيحاً. ففي السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٧، حدث اضطرابان متوازيان نتج عنهما ارتفاع غير دائم في الإقراض الدولي: حيث قامت البنوك الأوروبية بتنفيذ مشتريات ضخمة من القروض العقارية الأمريكية عالية

الأوروبية. ولكن إذا كانت الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ انحرافا عن المسار الطبيعي، ما هو المقياس الملائم للاندماج العالمي؟ وتعتمد الإجابة على هذا السؤال بالنظر في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤، وهي فترة هادئة نسبيا تفصل بين انهيار الشركات القائمة على الإنترنت (أو ما يطلق عليها شركات الدوت كوم) في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والاقتراض الأمريكي عالي المخاطر والإقراض الضخم من بنوك منطقة اليورو خلال السنوات اللاحقة في العقد نفسه. ففي تلك الأعوام الثلاثة، بلغ متوسط التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ٩,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ووفقا لهذا المقياس، نجد أن درجة العولمة الطبيعية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ أقل منها في العقد الماضي بأكثر من النصف، مما يشير إلى ارتفاع حاد في درجة اللاعولمة المالية.

ومع ذلك، هناك طريقة أخرى للإجابة على نفس السؤال، نظرا لأن درجة العولمة الطبيعية حتى خلال السنوات الهادئة في الفترة بين أوائل ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد لا تكون هي درجة العولمة المرغوبة. وقد أعيد النظر منذ ذلك الوقت في الحجج المؤيدة للتمويل عبر الحدود. فمن ناحية، يعود أحد أسباب ذلك إلى أن بعض مزايا النظرية لا تتعدى كونها مزايا نظرية. فمن حيث المبدأ، تتيح العولمة المالية للمدخرين في البلدان الغنية تحقيق عوائد ضخمة في اقتصادات الأسواق الصاعدة سريعة النمو، مما يخفف من وطأة التحديات التي تواجهها البلدان الغنية في سداد مستحقات معاشات التقاعد. وفي الوقت نفسه، توفر العولمة المالية رأس المال الأجنبي لاقتصادات الأسواق الصاعدة، مما يتيح لها زيادة استثماراتها ومن ثم اللحاق بركب البلدان الغنية بخطى أسرع. ولكن في الواقع، نجد أن العديد من الأسواق الصاعدة الكبرى استطاعت النمو من خلال تعبئة المدخرات المحلية، وتصدير رأس المال بدلا من استيراده. وأغلب الحجج النظرية المؤيدة للعولمة المالية موجودة في الكتب فقط.

وإذا كانت مزايا العولمة المالية صعبة المنال في الواقع العملي، فإن مساوئها كانت أكثر وضوحا. أولا، عادة ما يتجه رأس المال العالمي إلى الاقتصادات المفتوحة الصغيرة خلال أوقات الرخاء مما يزيد من مخاطر فرط الاستثمار والفقاعات، ويهرب في أوقات الشدة مما يؤدي إلى تفاقم حالة

الركود. وقد دفع ذلك البلدان متوسطة الدخل إلى تجربة ضوابط رأس المال. وثانيا، تشارك في المعاملات المصرفية عبر الحدود جهات إقراض كبيرة ومعقدة يصعب إخضاعها للتنظيم، مما يعرض المجتمع لمخاطر على نحو ما حدث خلال فترة الكساد في عام ٢٠٠٨. وفي ظل هذه المخاطر، أثنت البلدان الغنية بنوكها عن الخوض في مغامرات خارجية، مما زاد كثيرا من اتساع دائرة اللاعولمة. وتشير دراسة (Forbes, Reinhardt, and Wieladek (2016) إلى أنه يمكن أن يكون للجهات التنظيمية دور كبير للغاية في تثبيط الإقراض الأجنبي في حالة بريطانيا، حيث يعزى إليها حوالي ٣٠٪ من حجم التراجع في الإقراض عبر الحدود المقدم من البنوك البريطانية خلال ٢٠١٢-٢٠١٣. ولا شك أن التمويل لم يعد دوليا بالقدر الذي كان في السابق، ولكن قد نختلف بشأن ما إذا كان هذا التراجع يفضل وصفه بمصطلح «اللاعولمة» بما له من دلالات توجي بالانحسار والتقهقر، أو بمصطلح يحمل مزيدا من الدلالات الإيجابية — مثل «الإدارة العالمية السليمة». وعموما تمثل القيود التنظيمية الجديدة في جزء منها على الأقل حلا لمواجهة مخاطر التمويل عبر الحدود، مما يعني أن مستوى التدفقات المرغوب يقل كثيرا عن نسبة ٩,٩٪ من الناتج العالمي المسجلة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وإذا كانت النسبة المثلى ٥٪ تقريبا على سبيل المثال، قد نعتبر أن درجة العولمة المالية في الوقت الحالي ملائمة إلى حد كبير.

انحسار التجارة

لننظر الآن للشكل الثاني من أشكال العولمة: التجارة. وبالنسبة للتجارة، نجد أنفسنا أقل تشككا في منافع الأنشطة عبر الحدود. فقصص نجاح التنمية العظيمة في شرق آسيا تقوم على التصدير. ومن إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، ثبت أن النزعة إلى الاستقلال الاقتصادي التي تجعل البلدان تفضل الاكتفاء الذاتي على التجارة وصفة غير فعالة للحد من الفقر. ووفقا لدراسة (Gary Hufbauer and Euijin Jung (2016، ساهم التوسع التجاري التصاعدي منذ الحرب العالمية الثانية في زيادة الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من تريليون دولار أمريكي سنويا، وفي تحقيق مكاسب عالمية أكبر. ورغم أن التجارة، مثلها مثل التقدم التكنولوجي، تؤدي إلى انحرافات في توزيع الدخل، فإن منافع العولمة للاقتصاد ككل تفوق كثيرا الخسائر التي تلحق بالعمال نتيجة الواردات. لذلك فإن الحمائية ليست هي الحل الملائم لمواجهة مشكلة عدم المساواة. بل إن الحل يكمن في تنفيذ سياسات ضريبة وإنفاق تعيد توزيع بعض المكاسب الكلية على الفئات المتضررة من التجارة. وعدم كفاية المنافع المحققة من إعادة التوزيع حتى الآن هو إخفاق ناتج عن السياسات وليس عن العولمة.

ونظرا لأن التجارة مهمة للغاية، سيتسبب الهجوم الحالي عليها في أضرار كثيرة. فقد فشلت محادثات التجارة العالمية في جولة الدوحة، ولا يزال التصديق على اتفاقية شراكة المحيط الهادئ محل عدم يقين، وتوقفت جهود إبرام اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي. واتضح من التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عدم اكتراث الناخبين البريطانيين بمزايا السوق الأوروبية الموحدة، أو على الأقل عدم استعدادهم لقبول الهجرة ثمنا للعضوية. وفي الولايات المتحدة، اتضح من حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة



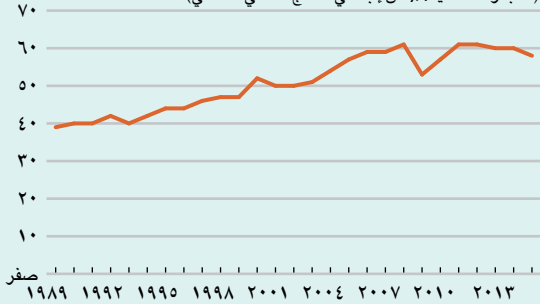
ركاب في محطة قطار «غار دي ليون» باريس، فرنسا.

الرسم البياني ٣

تقلبات التجارة العالمية

تراجعت التجارة العالمية عقب الأزمة العالمية، وتعافت لتتخفض مجددا مؤخرا.

(التجارة العالمية، % من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



المصدر: البنك الدولي.

ويوجد اعتباران أخيران يؤيدان الاستنتاج بأن الكساد الظاهري في التجارة لا يمثل نكسة حادة، إلى الآن على الأقل. أولا، كلما ازدادت اقتصادات العالم ثراء، عادة ما تتحول من الصناعة التحويلية إلى الخدمات، والخدمات أقل تداولاً مقارنة بغيرها، وهو ما يعود جزئياً إلى زيادة الحواجز الحمائية في القطاعات الخدمية. وثانياً، قد تتباطأ التجارة في حالة تضائل اختلالات الحساب الجاري، بالرغم من أن الاختلالات الصغيرة تدل على عولمة أكثر فعالية. فوفقاً للبنك الدولي في عام ٢٠٠٧، حققت الصين فائضاً في الحساب الجاري يساوي ١٠٪ من اقتصادها — أي أن نقص الإنفاق المحلي اضطرها إلى إنتاج صافي صادرات تعادل عشر الناتج. ولكن بحلول عام ٢٠١٥، تقلص فائض الحساب الجاري في الصين إلى ٣٪ فقط. وتنفق الصين في الوقت الحالي جزءاً أكبر من دخلها، وبالتالي أصبحت غير مضطرة إلى شحن جزء كبير من إنتاجها إلى الخارج. ومن الناحية النظرية، يمكن للصين بالطبع زيادة حجم تجارتها مع تجنب تحقيق فائض تجاري. ولكن تراجع اختلالات المدخرات قد يكون أحد العوامل وراء بيانات تباطؤ التجارة. فقد تقلص عجز المدخرات في الولايات المتحدة وبلدان البحر المتوسط الأوروبية رغم تراجع فائض مدخرات الصين.

وإيجازاً لما سبق، تعد التجارة أحد الجوانب المفيدة للعولمة. ويتيح الحد من الحواجز التجارية العالمية قدر الإمكان للمنتجين في كل بلد التركيز على المزايا التنافسية للبلد، والتعلم من خلال المنافسة العالمية، والاستفادة من وفورات الحجم. لذلك فإن ردود الفعل العنيفة من جانب السياسات تجاه التجارة سوف تؤدي إلى مشكلات، لا سيما وأن تراجع الانفتاح والتنافسية في العالم سيتسبب في تباطؤ مكاسب الإنتاجية، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط المفروضة على دخول الطبقة المتوسطة والتي يتحفظ عليها منتقدو التجارة. ولكن بيانات التجارة التي تستخدم أحياناً في تأكيد وجهة النظر بشأن بدء عصر اللاعولمة ليست مبرراً للإحباط — إلى الآن على الأقل.

زيادة أعداد المهاجرين

يشهد الجانب الثالث للعولمة، وهو حركة الأشخاص، نمواً مستمراً في الآونة الأخيرة. فخلال تسعينات القرن الماضي، لم تكن هناك أي زيادة تذكر في الهجرة الاقتصادية كنسبة من عدد سكان العالم؛ فقد بلغ عدد المهاجرين لأسباب اقتصادية ٢,٥٪ من مجموع سكان العالم في بداية هذا العقد و٢,٦٪ في عام ٢٠٠٠ (راجع الرسم البياني ٤). غير أنه منذ بداية القرن، زادت أعداد المهاجرين إلى ٣٪ من عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠١٥. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية حوالي ٢٢٢ مليون في

التراجع الكبير في تأييد التجارة. فقد تعهد المرشح الرئاسي عن الحزب الجمهوري دونالد ترامب بفرض تعريف جزائية على الشركاء التجاريين. وتراجعت مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون عن دعمها لاتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي.

ويعكس هذا التراجع تباطؤاً حاداً في نمو التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. فقد ارتفع معدل نمو التجارة العالمية بحوالي ضعف معدل نمو الناتج العالمي خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٧، ولكن تراجع معدل نمو التجارة العالمية عن معدل النمو العالمي منذ عام ٢٠٠٨. وكما حدث في حالة العولمة المالية، كان تأثير هذا التراجع أطول أجلاً من الآثار المباشرة الناتجة عن أزمة ليمان براذرز. وقد انهارت التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٠٩، ثم تعافت بدرجة ملحوظة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولكن بدءاً من عام ٢٠١٢، شهدت التجارة تقلبات ثم تراجعت لاحقاً (راجع الرسم البياني ٣).

ولكن كما في حالة التمويل، فإن هذه الصدمة الظاهرية التي تعرض لها مشروع العولمة البناء ليست بالسوء كما تبدو. فيعزى جزء بسيط من هذا التباطؤ إلى فرض مجموعة كبيرة من الحواجز التجارية البسيطة — التي تصفها دراسة Hufbauer and Jung بمصطلح «الحمائية الجزئية». وقام صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بدراسة آثار زيادة الحمائية، ووصفها بأنها «محدودة». لذلك يعكس الجزء الأكبر من التباطؤ التجاري عوامل إحصائية ينبغي عدم تفسيرها على أنها تراجع في العولمة. بل إن جزءاً من هذا التباطؤ ربما يعكس تحولات تثبت مدى فعالية العولمة.

ما نشهده ليس توقفاً أو تحولا عكسياً في مسار العولمة، بل مجرد تغير في طبيعتها.

لننظر على سبيل المثال في التراجع الذي شهدته التجارة من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٤ إلى ٥٨٪ في عام ٢٠١٥ — وهو تراجع بقيمة ٤,٥ تريليونات دولار أمريكي. فجزء كبير من هذا التراجع لا يتعدى كونه خدعة إحصائية نظراً لأن الدولار كان أعلى قيمة والسلع الأولية كانت أقل سعراً مما أدى إلى تراجع قيمة التجارة بالدولار. وأكثر الأمثلة وضوحاً هو سعر النفط الذي تراجع بنسبة ٤٨٪ في عام ٢٠١٥ عن مستواه في عام ٢٠١٤، مما تسبب في تراجع تجارة النفط بقيمة ٨٩١ مليار دولار أمريكي رغم أن عدد براميل النفط التي تم بيعها زاد في الواقع (راجع BP, 2016). ويفسر هذا التأثير وحده خمس تراجع قيمة التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، انخفض سعر خام الحديد بنسبة ٤٣٪ وسعر القمح بنسبة ٢٤٪. وتوحي هذه التغيرات السريعة بتراجع قيمة التجارة ولكنها لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن مدى سلامة نظام العولمة.

ويمكن أن تتأثر التجارة أيضاً عندما يقترب الإنتاج من المستهلكين، حتى وإن لم يكن ذلك نتيجة فرض معوقات حمائية على التجارة عبر الحدود. فطى سبيل المثال، أدى تطور هائل في تكنولوجيا الحفر والتنقيب يعرف باسم التكسير الهيدروليكي إلى الحد من احتياج الولايات المتحدة إلى استيراد النفط والغاز. كذلك يمكن أن يكون لنضج سلاسل عرض الصناعة التحويلية في آسيا تأثير مماثل. فقد اعتادت الصين على تجميع منتجات مثل هواتف آيفون، وكانت تستورد مكونات معقدة مثل أشباه الموصلات. ولكنها بفضل ما تشهده من تطور متزايد أصبحت في الوقت الحالي قادرة على صناعة هذه المكونات محلياً ومن ثم الحد من الواردات. وهكذا فإن الغريب في الأمر أن نموذج التنمية القائم على التجارة الذي تطبقه الصين والذي يعد مثالا رئيسياً على نجاح العولمة هو نفسه الذي أتاح لها الحد من بعض جوانب اعتمادها على التجارة.

للعولمة على الإطلاق، لا تزال تفوق معدل النمو السكاني العالمي. وإذا كانت العولمة تعني في نهاية المطاف حرية الفرد في البحث عن الحافز والفرصة خارج حدوده، أو مجرد هروبه من الأوضاع القاسية في بلده، فإن بوادر انحسار العولمة تكاد تكون معدومة.

غير أن السبب الأهم الذي يدعو للتفاؤل يكمن في أمر آخر. فخلال الخمسة عشر عاما الماضية تقريبا، ظهرت قناة رابعة للعولمة لم تكن ملحوظة وقت سقوط حائط برلين. فالأفكار والبيانات والأخبار والمواد الترفيهية المتبادلة على مستوى العالم عبر شبكة الإنترنت يفوق حجمها قنوات التفاعل التقليدية عبر الحدود. ووفقا لمعهد ماكينزي العالمي (دراسة 2016، Manyika and others)، يفوق تأثير العولمة الرقمية على النمو في الوقت الحالي تأثير التجارة في البضائع. فملايين الشركات الصغيرة التي يحول حجمها دون التواجد بشكل مادي في الخارج تحولت إلى مصدرين من خلال المشاركة في الأسواق الإلكترونية. ويستخدم حوالي ٩٠٠ مليون شخص قنوات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الأصدقاء أو الزملاء عبر الحدود. ويدرس ملايين الطلاب في فصول افتراضية على يد معلمين في الجانب الآخر من العالم.

ويتوقف تقدم العولمة على قوتين: التكنولوجيا، التي تسهم في تيسير السفر والاتصالات، والسياسة التي يقوم عليها العالم المنفتح. ومن الجدير بالملاحظة أن القوتين كانتا تعملان معا لدعم العولمة خلال تسعينات القرن الماضي: حيث تم فرض تعريفه منخفضة على السفر واستخدام الهاتف وقت انفتاح الصين ويفضل مجموعة من الإنجازات التي دعمت تحرير التجارة — اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والسوق الأوروبية الموحدة، وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية العالمية.

ولا شك أن العالم يجد نفسه الآن في عصر جديد: فالتكنولوجيا لا تزال تعمل على دفع التكامل والاندماج، ولكن المقاومة السياسية في ازدياد. وبالرغم من ذلك، يبدو في الوقت الحالي أن التباطؤ الناتج عن السياسات أضعف من قوة التكنولوجيا. وإذا لم تقع أي صدمات عنيفة للغاية — كحرب عالمية أو كساد — فإن أفضل رهان هو أن العولمة ستستمر على الأرجح. ■

سباستيان مالابي، زميل أول حاصل على زمالة بول فولكر للاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، وآخر أعماله كتاب بعنوان The Man Who Knew: The Life & Times of Alan Greenspan.

المراجع:

British Petroleum (BP), 2016, Statistical Review of World Energy (London).

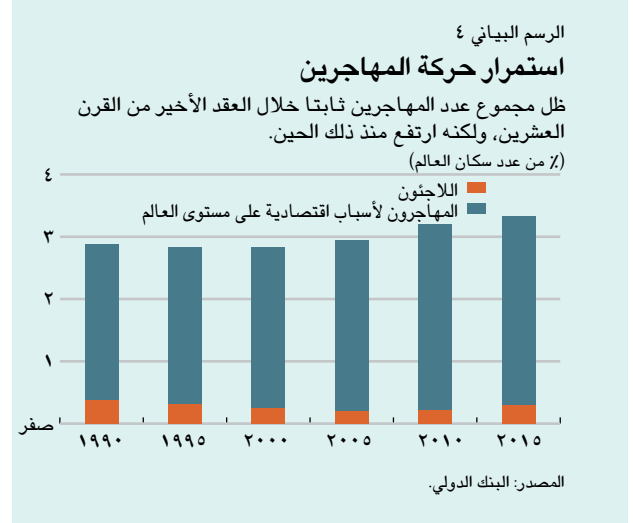
Forbes, Kristin, Dennis Reinhardt, and Tomasz Wieladek, 2016, "The Spillovers, Interactions, and (Un)Intended Consequences of Monetary and Regulatory Policies," NBER Working Paper 22307 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Hufbauer, Gary, and Euijin Jung, 2016, "Why Has Trade Stopped Growing? Not Much Liberalization and Lots of Microprotection," Peterson Institute for International Economics report (Washington).

International Monetary Fund (IMF), 2016, World Economic Outlook (Washington, October).

Lund, Susan, Toos Daruvala, Richard Dobbs, Philipp Härle, Ju-Hon Kwek, and Ricardo Falcón, 2013, Financial Globalization: Retreat or Reset? (Washington: McKinsey Global Institute).

Manyika, James, Susan Lund, Jacques Bughin, Jonathan Woetzel, Kalin Stamenov, and Dhruv Dhingra, 2016, Digital Globalization: The New Era of Global Flows (Washington: McKinsey Global Institute).



الوقت الحالي، مما يعني أن الفرص المتاحة للمغتربين تفوق المنفعة النفسية للشعور بالانتماء — أي القرب من الأسرة والشعور بالوحدة الثقافية. ومما يدعو للأسف أن اتجاهات تدفقات اللاجئين الهاربين من الحروب وغيرها من أسباب عدم الاستقرار كان لها نمط مماثل وفقا للبنك الدولي. فخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، تراجع عدد اللاجئين

يفوق تأثير العولمة الرقمية على النمو في الوقت الحالي تأثير التجارة في البضائع.

كنسبة من مجموع سكان العالم من ٠,٣٧٪ إلى ٠,٢٠٪. ولكن انعكس هذا الاتجاه منذ ذلك الوقت، حيث ارتفعت نسبة اللاجئين إلى ٠,٢٩٪ في عام ٢٠١٥ — أي أن النسبة لا تزال أقل مقارنة بالنصف الأول من تسعينات القرن الماضي عندما هرب الملايين من الحرب في يوغوسلافيا السابقة، ولكن العدد المطلق أكبر. ففي عام ٢٠١٥، بلغ عدد اللاجئين ٢١ مليون لاجئ، أي ما يزيد على مستوى الذروة في عام ١٩٩٢ عندما بلغ عدد اللاجئين ٢٠ مليون لاجئ. كذلك ازداد عدد المهجرين داخليا في الوقت الحالي. وقد بلغت مشكلة النزوح نتيجة الحرب والكوارث مستويات قياسية في الوقت الحالي.

شواهد إيجابية أكثر منها سلبية

إذا كانت العولمة هي عملية تبادل الأفكار والموارد عبر الحدود، فإن الشواهد الواردة هنا إيجابية أكثر منها سلبية. وقد تراجعت العولمة المالية بالفعل، ولكن مستواها الجديد قد يكون أكثر ملاءمة. والأهم من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر — وهو الشكل الأكثر استقرارا وإنتاجية واعتمادا على المعرفة من أشكال التدفقات الرأسمالية عبر الحدود نظرا لأنه يتيح للبلدان المتلقية الاضطلاع بدور مباشر في إدارة الأعمال — يمثل في الوقت الحالي نسبة أكبر كثيرا من مجموع التدفقات عبر الحدود. وفيما يتصل بالتجارة، يعد المناخ السياسي معاديا بدرجة قد تؤدي إلى انهيار التجارة، ولكن البيانات التجارية الأخيرة ليست مثيرة للقلق بقدر ما تبدو. وفي الوقت نفسه، نجد أن حركة الأشخاص، وهي ربما تكون أهم جانب من الجوانب الثلاثة التقليدية